بالدول العربية، وتخصيص عدة قطارات لتعمل على خطوط السكك الحديد مع كل من لبنان وسوريا والاردن، وكذلك السعودية[١٩].

واذا سارت الامور كما يتصور اصحاب الدراسات، فان المشاريع السياحية ستدرّ على اسرائيل ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار سنوياً، الامر الذي سيغني الاخيرة عن المساعدة التي تدفعها الولايات المتحدة الاميركية. وهذا سيشكل، في رأي هؤلاء، مدخلاً هاماً للاستقلال الاقتصادي المنشود، الامر الذي سيمهّد لسياسة منفصلة تعبث بالشؤون الاقليمية، تماماً كما الدول الكبرى.

المشروعات المشتركة: ان مذكرة يعقوبي سالفة الذكر قد تطورت الى اقتراح بسوق شرق أوسطية مشتركة تضمّ، في المرحلة الاولى، مصر واسرائيل والضفة وقطاع غزة، وفي مرحلة ثانية الاردن[٢٠]. وحدّدت لها اهداف، منها اقامة منطقة تجارة حرة بين الاطراف الاعضاء، وانشاء هيئة مشتركة للتطوير الزراعي، وايجاد اساليب للتعاون في تطوير مصادر الطاقة والمياه. وقد جدّد دافيد هوروفيتس هذا المشروع، داعياً الى خلق كتلة اقتصادية[٢١] واحدة في المنطقة، تتحرك فيها التجارة ورؤوس الاموال والتكنولوجيا بحرية، وتزدهر فيها المشروعات المشتركة التي تحتل فيها اسرائيل دور «العقل المفكر في تقسيم العمل الجديد». ويقترح لذلك تكاملاً اقتصادياً في خمسة مجالات اساسية، هي: «تعمير الصحارى، وترشيد استخدام المياه، وتحسين المواصلات ووسائل الاتصلال، والغاء الحواجز الجمركية، وتطوير مصادر جديدة للطاقة»[٢٢].

وقد طور هذا المشروع ـ الفكرة الى مشروع مارشال للشرق الاوسط الذي طرحه شمعون بيرس، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، محاولاً استلهام فكرة مشروع مارشال لاعادة تعمير اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا المشروع المقترح يقدم في اطار سياسة «العصا والجزرة» التي تعتمدها اسرائيل عموماً، وذلك بهدف دفع العرب صوب تسوية سلمية تكون مدخلاً لتخريج ازمة النمو الاقتصادي العربي ظاهرياً وربط الاقتصادات العربية المحيطية بفكرة المركزية الاقتصادية الاسرائيلية. ويلخّص الاقتراح في تشكيل صندوق لتنمية الشرق الاوسط برأسمال يقدر بنحو ٢٥ مليار دولار تموّله الولايات المتحدة ودول صناعية اخرى. والواقع ان مشروعاً كهذا ستستفيد اسرائيل منه في الدرجة الاولى لتخريج ازمتها الاقتصادية الخانقة، والازمة البنيوية في الدرجة الثانية. وبطبيعة الاحوال، فان النمو الاقتصادي للمحيط العربي، وفقاً لمثل هكذا مشروع، سينعكس بالارتباط مع معاهدات للتعاون العربي ـ الاسرائيلي، على شكل المزيد من الدينامية في الحراك الاقتصادي صوب اسرائيل، على اعتبار انها ستكون «المركز» الحيوي الاساسي، كشرط لمثل هكذا مشروع.

ولا يواري الباحثون في ان أي سلام لاحق يجب ان يؤسس اقتصاد الدول العربية كاقتصاد معتمد على الاقتصاد الاسرائيلي[٢٣]، وان العملية هي، ببساطة، عملية احتواء للاقتصادات العربية، واستثمار الامكانات والثروات الطبيعية العربية[٢٤].

---

(١) يشعياهو بن بورات، «الخطر الديمغرافي»، **يديعوت احرونوت** (الملحق)، ٢٣/١٠/١٩٨٧.

(٢) بول فندلي، «تصريح للقناة ٣٣ في تلفزيون الامارات»، **البيان** (دبي)، ٢٩/٢/١٩٨٨.

(٣) نيسان ليفيتان، «مشروع دولرة الاقتصاد»، **عل همشمار**، ١٦ و١٧/١/١٩٨٤.

(٤) يوفال اليتسور، «اسرائيل ترتهن للدولار»، **معاريف**، ١٤/١٠/١٩٨٣.